

بسم الله الرحمن الرحيم

دور التراث الثقافي في تعزيز التفاهم بين الشعوب

اعداد: أ.د. يوسف محمد عبدالله- اليمن

رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم
العربي (أسيكاف)

مقدمة

تُعرف الثقافة عادة بأنها ذلك المركب الكلي الذي يشتمل على المعرفة والمعتقد والفن والأدب والأخلاق والقانون والعرف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع.

الثقافة نشاط فكري وخلقى دافق ينطلق من اعماق المشاعر الانسانية واكثرها غموض وخفاء وهذا النشاط يواكب حركة الزمن ويستمد منها قدرته على الانسياب والتدفق. والنشاط الثقافي ليس مجرد جهد لاستيعاب المعارف واعادة انتاجها وفق نمط ثابت بل هو سلوك قوامه الابداع والتجديد وغاية تحسين الوضع الانساني ومحاولة التغلب على كآبته واصلاح خلله بقدر الامكان.

وتعد الثقافة من المرتكزات الأساسية في سبيل التقارب والتلاحم الإنساني، فبأماكن المرء أن يميل إلى دولة، أو إلى شعب من خلال التعرف إلى ثقافته، ودوماً فإن العقائد والإيديولوجيات تتشكل وتتعرز في العقول والنفوس من خلال التلاقي الثقافي والفكري والفني والمعرفي.

ويمكن القول ان هناك نظاما عاما للحياة في مجتمع ما، و الثقافة لاتعدو ان تكون نظاما فرعيا من النظام الكلي الشامل للمجتمع. وبهذا يتأثر امر الثقافة بامر النظام العام ويؤثر به، وان اجتمعنا يفتقد الى معالم النظام الكلي الشامل تتعثر فيه

الثقافة وتعريفها امراض النحول والضعف والفقير، او التخلف بالمصطلح المعاصر.

ويشكل التنوع الثقافي للبشر قوة محركة للتنمية، ليس على مستوى النمو الاقتصادي فحسب بل أيضاً كوسيلة لعيش حياة فكرية وعاطفية ومعنوية وروحية أكثر اكتمالاً، وهو ما تنصّ عليه اتفاقيات الثقافة الدولية التي توفر ركيزة صلبة لتعزيز التنوع الثقافي. من هنا، يُعتبر التنوع الثقافي ميزة ضرورية للحدّ من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز التفاهم بين الشعوب. ، بل يعد التنوع الثقافي احد الوسائل الفاعلة لردم الهوة بين الثقافات والشعوب كما بعد أمراً ضرورياً ملحاً للسلام والاستقرار والتنمية وتعزيز التفاهم بين الشعوب.

وإذا لم تكن الأمة متمكنة من زمام امورها كما يقول **مناضل الافريقي**: فان عوادي المسخ والتشويه والتدمير تتعاورها من كل جانب، ويبقى عليها ان تقاوم وتقاوم حتى تملك ارادتها، وتلون ثقافتها بروحها الخاص، ونسغها المتفرد. ولهذا يكون العمل السياسي-في هذه الحال- عملاً ثقافياً، او عملاً يؤدي الى صناعة ثقافة وتكوين ثقافة.

أهمية الثقافة

تتزايد أهمية دور الثقافة في الدفع بعملية التقارب و التحوار بين مختلف الثقافات حيث يستفاد منها نحو هدف اسمي في الخروج بتوافق نحو حضارة ثقافية تؤدي الى ما هو افضل ويقرب بين الشعوب حضارياً وثقافياً عبر التفاهم والتواصل.

و يحتل الحوار الحضاري مكانة بارزة في اهتمامات المفكرين والباحثين و المؤسسات الثقافية لكونه يأتي في عالم يسوده الصراعات والشقاق والحروب، ويأتي الحوار ليشكل الحل الأنسب لكل هذه الازمات ومن هنا تأتي أهمية الثقافة.

إن الحوار مع الآخر بين الثقافات يظل مطلباً لا غنى عنه للإنسانية جمعاء إذا ما أرادت أن تعيش بمنأى عن الصراع السلبي وليس التدافع الحضاري الذي هو في الأصل سنة إلهية كونية بين الأمم، فالحوار بين المختلفين المبني على المنهج الصحيح يجب أن يسود بين الحضارات والثقافات وتتحقق فيه شروط التفاهم والتعايش والعدل والمساواة ويقتنع الجميع أن الحوار بين الحضارات هو السبيل الأجدى للتغلب على الحروب والتوترات وما يسمى الآن بمشكلات الإرهاب وتوابعه بعد تجديد مفهومه بصورة سليمة وصحيحة بعيداً عن المزايدات والذرائع والأحكام المسبقة الظالمة.

على أن الحوار الثقافات أصبحت ظاهرة عالمية ومطلباً ملحاً تمارسه جهات كثيرة رغبة في تحقيق تعايش بشري آمن، ولتفادي الحروب والكوارث والازمات ومعالجة آثارها على الأمن والمجتمعات وكرامة الإنسان وسلامة البيئة.

إن مفهوم الحوار بين الثقافات يعزز التقارب ويغرس التفاهم ويوجد الألفة والمحبة ويبني الصداقات المبنية على الأمن والسلم والخير للمجتمعات والشعوب والدول وإن الحوار المتقارب والمباشر يخدم مصالح الأمم والحضارات ويغرس الثقافات.

ويقر إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي الذي اعتمد في عام 2001م بأن التنوع الثقافي يمثل تراثاً مشتركاً للإنسانية، وكذلك يعترف بما للحوار بين الثقافات من إمكانات، ولقد جاء في ديباجة الإعلان: "أن الثقافة ينبغي أن ينظر إليها بوصفها مجمل السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية وعلى أنها تشمل، إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة، وأساليب العيش معاً، ونظم القيم، والتقاليد، والمعتقدات". وبعد ذلك تم ردف هذه الاتفاقية في عام 2005م باتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. حيث شددت المادة 2 على التفاعل بين التنوع واحترام الحريات الأساسية إذ تنص انه: "لن يتسنى حماية التنوع الثقافي وتعزيزه ما لم تُكفل حقوق الإنسان والحريات

الأساسية، مثل حرية التعبير والإعلام والاتصال، وما لم تُكفل للأفراد إمكانية اختيار أشكال التعبير الثقافي الانسانية".

و إذا كان لكل أمة تراث ثقافي تعتر به وترجع إليه، فإن التراث العربي والافريقي غني و عميق الجذور، فهو مرتبط في منبعه بالأصالة وفي امتداده بالرواية، وهو بذلك من أهم مصادر الثقافة.

ويشكل هذا المد الثقافي أهمية بارزة في الهوية العربية و الافريقية بحكم أنها تستمد جذورها عبر قرون طويلة من تاريخ علاقات الشعوب العربية والافريقية مما يدفعها للمحافظة على جذورها الممتدة في أعماق تاريخها المرتبط بمفرداتها وعناصرها المتجذرة في أصولها، و المواكبة لمكانتها بين الأمم التي تستلهم ماضيها المشرق ولا تنسى حاضرها المؤسف، وتتطلع إلى مستقبل أفضل من الحاضر، يواكب طموحات الأجيال المتطلعة إلى حياة أفضل و مجال أرحب في مجال ثقافة أوسع على مستوى التقدم و الازدهار في عالم اليوم.

ولا يعني الاهتمام بمسايرة التطورات في العصر أن ندير ظهورنا لماضينا العلمي والفكري والثقافي ونلهث وراء كل جديد معاصر، ولو أنه لا يحقق لنا نتيجة ولا يضيف إلى ثقافتنا ما يفيد، فليس المهم الركض خلف كل مستحدث لحدثه، حتى لو لم يكن وراءه جدوى، وإنما الأهم الأخذ من القديم أو الحديث بقدر ما يضيف إلى رصيدنا الفكري ما يدعمه، وإلى مجالنا العلمي و الثقافي ما يعززه.

إن روح العلاقات الطبيعية بين الناس هي باب مفتوح كبير لولادة علاقات فرعية أخرى تستند إلى طبيعة العلاقات المتبادلة بين هؤلاء الناس، وثمة مجتمعات تجد من الصعوبة التلاقي بسبب بعض الفوارق والمنعطفات التاريخية الكبرى التي حدثت بينها، ولكن ثمة مجتمعات يمكنها أن تمارس علاقات طبيعية بين بعضها بعضاً، وخاصة إذا كانت هذه العلاقات معرفية وتنويرية وثقافية، وإشادة كيان أو

بيت ثقافي كبير مشترك للعرب والأفارقة يحتاج إلى ما يمكن تسميته تعزيز الأواصر الثقافية بين الشعوب و المثقفين العرب والأفارقة.

كما يمكن للثقافة العربية الأفريقية أن تتعايش مع الثقافات المعاصرة متى التفتنا إليها من خلال رؤية موضوعية، فنأخذ ما يضيف إلى ثقافتنا ولا يجرح الهوية الوطنية، و المطلوب من الشعوب العربية والأفريقية أن تحافظ على معتقدتها من أن تذوب ففي أي تيار وتلتزم بقيمها من أن تتبدل اتباعاً لأي تقليد، وأن تحرص على إيقاظ ماضيها المتألق وتعمل على تجديد سجلها الحضاري والاندماج في العصر دون الوقوف على عتبة التاريخ أو الاكتفاء بالانزواء في عباءة الماضي، ولن يعود الإشراق الذي أفل إلا بالتجاوب مع حركة العصر إلى جانب التمسك بالجزور، فعلى أن نرسم لنا هدفاً نصل إليه ونشق طريقاً يقودنا إلى المجد، ونصنع واقعاً يعلو بنا إلى واقع الأمم الراقية، و يضعنا على مستوى الشعوب المتفوقة.

و يحتل التراث الثقافي أهمية حيوية في كل البلدان فهو يمثل ثقافتها وحضاراتها، كما إنه يساعد في ربط سكانها بعضهم مع البعض الآخر، ويمنحهم شعوراً بالانتماء إلى جذور وأسس مشتركة وإلى أهداف نبيلة عامة. أضف إلى ذلك أن المعالم التراثية والمواقع التاريخية والأثرية والدينية تمثل أحد العوامل المهمة في تأسيس قاعدة اقتصادية لبلد كاليمين سيمّا في المجال السياحي. لهذه الأسباب فإن حماية التراث الحضاري تصبح ضرورة قصوى.

جاء في كتاب الرؤية والانجازات لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي (أسيكا) في **الباب الأول**: من الفكرة الى الحضور المؤسسي، والصادر في مايو 2013م المبررات الرئيسية للتأسيس وهي على النحو التالي:

- تعزيز مستوى التعاون بين الدول العربية والإفريقية في نطاق احترام التنوع الثقافي والإسهام في الحوار حول الديمقراطية وسيادة القانون.
- تعزيز مكانة الدول العربية و الإفريقية بين الأمم الأخرى لاسيما مع التحولات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات حيث أصبحت ثقافة العولمة تفرض متطلبات جديدة من التكامل والانسجام بين الدول التي تمتلك مقومات العمل المشترك.
- الإسهام بدور أكثر فاعلية في القضاء على أسباب التوتر والعنف والمساهمة في تحقيق الاستقرار والأمن والسلم الاجتماعي في دول افريقيا ومنظمة الشرق الأوسط وتجاوز ذلك إلى لعب دور عالمي يسهم في التخفيف من الأزمات والنزاعات سعياً للوصول إلى مجتمعات مستقرة وناهضة.
- دعم جهود محاربة الفقر والجوع والقضاء على التخلف بكل أشكاله وتعزيز دور المرأة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لكل الشعوب.

التراث الثقافي Cultural Heritage

يُعرف التراث الثقافي عادة بأنه جملة عناصر الثقافة التي تنتقل من جيل إلى آخر ويعكس استمرارية ثقافية ووحدة أساسية على نطاق واسع في مجالي الزمان والمكان، ولا يشتمل فقط على ما يقال أو ما يحكى وإنما يشتمل أيضاً على ما يفعل وما يظهر للعيان.

او بمعنى اخر: هو ميراث لكل المقتنيات المادية وغير المادية التي تخص مجموعة ما أو مجتمع لديه موروثات من الأجيال السابقة، وظلت باقية حتى الوقت الحاضر وتوهب للأجيال المقبلة .

على الرغم من الاستخدام المنتشر والمتزايد لمصطلح التراث الثقافي، إلا أنه يزال كثيرون لا يعرفون ماذا يعني هذا التراث ؟ ولماذا يجب علينا حمايته؟. لقد تغير

مصطلح (التراث الثقافي) في مضمونه تغيراً كبيراً في العقود الأخيرة، ودخلت عليه تقاليد حركية وشفاهية، أي غير مادية. وهذا يعني أن التراث الثقافي لشعب من الشعوب لم يعد يقتصر على المعالم التاريخية ومجموعات القطع الفنية والأثرية، وإنما يشمل أيضاً التقاليد أو أشكال التعبير الحية الموروثة من أسلافنا، والتي تداولتها الأجيال الواحد تلو الآخر وصولاً إلينا، مثل التقاليد الشفهية والفنون الاستعراضية والممارسات الاجتماعية والطقوس والمناسبات الاحتفالية والمعارف والمهارات والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون.

ويمكن تقسيم التراث الثقافي إلى قسمين:

1- التراث الثقافي المادي Cultural heritage property

وهو التراث الثقافي الفكري الذي قوامه ما قدمه السابقون من علماء وكتاب ومفكرين وفنانين ومبدعين كانوا شهوداً على عصورهم وخلفوا لنا مخطوطات ومدونات دالة عليهم.

وهو ما نسميه بالآثار كالمباني الأثرية وما تكشف عنه الحفريات وما تضمه المتاحف من لقى متنوعة على اختلاف المواقع وتعدد العصور.

ويشمل التراث المادي المباني والأماكن التاريخية والآثار والتحف وغيرها، التي تعتبر جديرة بالحمايق والحفاظ عليها بشكل أمثل لأجيال المستقبل. وتشمل هذه لقى متميزة بالنسبة لمعايير علم الآثار والهندسة المعمارية والعلوم أو التكنولوجيا فيما يخص ثقافة بعينها. وتصبح تلك اللقى والمواد من الأهمية لدراسة تاريخ البشرية لأنها تمثل الركيزة الأساسية لأفكار ويمكن التحقق من صحتها.

ويدل الحفاظ عليها على اعتراف ضمني بأهمية الماضي، والدلالات التي تسرد قصته، كما أن اللقى المحفوظة تؤكد صحة الذكريات؛ وصلاحيّة المادة المكتشفة،

بدلاً من استنساخها أو استبدالها، وتوجه الناس وتدلهم على الطريق السليم للتواصل مع الماضي. وللأسف هذا يشكل خطراً على الأماكن والأشياء التي تضررت من أيدي السياح، والإضاءة اللازمة لعرضها، وغيرها من المخاطر التي تحيط بمتطلبات تعريف وعرض اللقى الأثرية. ويتمثل هذا الخطر في أن جميع الأعمال الفنية في حالة دائمة من التحور الكيميائي، بحيث أن ما نعتبره مصوناً هو بالفعل في حالة تغير دائم، أي أنها لا تبقى على حالتها السابقة وبالمثل فإن سمة التغيير هي معيار القيمة التي يضيفها كل جيل على الماضي وكذلك على القطع الأثرية التي تربطها بذلك الماضي.

2- التراث الثقافي غير المادي Intangible cultural heritage

وهو التراث الثقافي الاجتماعي الذي قوامه حياة الناس والسجايا وقواعد السلوك وعادات المجتمع والأمثال والتقاليد ومنظومة القيم الاجتماعية ويندرج في ذلك التراث الحرفي والمعماري التقليدي وما أشبه ذلك. ويشمل التقاليد وأشكال التعبير الحية الموروثة من الأسلاف والتي تدوالتها الأجيال الواحد تلو الآخر وصولاً إلينا مثل التقاليد الشفهية، الفنون الاستعراضية والممارسات الاجتماعية، الطقوس والمناسبات الاحتفالية، المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون والمعارف والمهارات في إنتاج الصناعات الحرفية التقليدية.

وهنا لا بد من توضيح أن التراث الثقافي غير المادي لا يقتصر على التقاليد الموروثة من الماضي وإنما يشمل أيضاً ممارسات ريفية وحضرية معاصرة، تشارك فيها جماعات ثقافية متنوعة. وهو أيضاً تراث جامع، لأن أشكال التعبير المنبثقة عن التراث الثقافي غير المادي التي نمارسها قد تكون مشابهة لأشكال التعبير التي يمارسها الآخرون. وسواء كان هؤلاء من قرية مجاورة أو من مدينة تقع في الجانب الآخر من العالم، أو هم جماعات هاجرت واستقرت في مناطق مختلفة، فإن كل أشكال التعبير التي يمارسونها تعد تراثاً ثقافياً غير مادي، فهي أشكال للتعبير توارثتها الأجيال وتطورت استجابة لبيئاتهم، وهي تعطينا إحساساً

بالهوية والاستمرارية وتشكل حلقة وصل بين ماضيها وحاضرنا ومستقبلنا. والتراث الثقافي غير المادي لا يثير أسئلة عما إذا كانت بعض الممارسات خاصة بثقافة ما أم لا، فهو يسهم في التماسك الاجتماعي ويحفز الشعور بالانتماء والمسؤولية، الأمر الذي يقوي عند الأفراد الشعور بالانتماء إلى مجتمع محلي واحد أو مجتمعات محلية مختلفة وأنهم جزء من المجتمع ككل.

ولأهمية التراث الثقافي فقد قررت اللجنة الحكومية الدولية لصون التراث الثقافي غير المادي، وهي لجنة تشرف عليها اليونسكو في دورتها السادسة في جزيرة بالي الإندونيسية. وقد قررت في ختام اجتماعها الأخير إدراج عناصر تراثية جديدة على لائحتها التي باتت تضم أكثر من 200 عنصر من التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل. وبهذه الحصيلة تكون قائمة التراث الثقافي غير المادي التي تحتاج إلى صون عاجل قد بلغت، حتى اليوم 27 عنصرا من 9 بلدان فقط. وبلغت القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي 232 عنصرا من 70 بلدا، كما أن هناك قائمة بأفضل ثماني ممارسات في الصيانة. ويحق للبلدان التي أبرمت اتفاقية حماية التراث غير المادي أن ترشح عناصر تراثها الثقافي لإدراجها على القائمة. وهناك، حتى اليوم، 139 بلدا أبرم الاتفاقية التي اعتمدها المؤتمر العام للمنظمة عام 2003. أما اللجنة الدولية فتتألف من 24 عضوا يجري انتخابهم من قبل الجمعية العامة للدول الأطراف في اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي. ويجري تجديد نصف أعضاء اللجنة كل سنتين.

وجدير بالذكر أن اليونسكو باشرت، أيضا، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، مشروع التراث المتوسطي الحي لتنفيذ اتفاقية صون التراث الثقافي في عدد من الدول وذلك بمشاركة دار ثقافات العالم في فرنسا.

وعلى الرغم من الطابع الهش للتراث الثقافي غير المادي، إلا أنه بشكل عاملا مهماً في الحفاظ على التنوع الثقافي في مواجهة العولمة المتزايدة، ففهم التراث الثقافي غير المادي للمجتمعات المحلية المختلفة يساعد على الحوار بين الثقافات ويشجع

على الاحترام المتبادل لطريقة عيش الآخر، كما أن أهمية التراث الثقافي غير المادي لا تكمن في تظهريه الثقافي بحد ذاته، وإنما في المعارف والمهارات الغنية التي تنتقل عبره من جيل إلى آخر، كما أن القيمة الاجتماعية والاقتصادية التي ينطوي عليها هذا النقل للمعارف تهم الأقليات مثلما تهم الكتل الاجتماعية الكبيرة، وتهم البلدان النامية مثلما تهم البلدان المتقدمة على حد سواء.

كما لا يفوتنا أنه تراث تمثيلي، أي أنه لا يقيّم باعتباره مجرد سلعة ثقافية أو لطابعه المتميز أو الاستثنائي وفق سلّم المقارنات، وإنما يستمد قوّته من جذوره في المجتمعات المحلية، ويعتمد على هؤلاء الذين تنتقل معارفهم في مجال التقاليد والعادات والمهارات عبر الأجيال إلى بقية أفراد المجتمع أو إلى مجتمعات أخرى. لذلك يصفه الباحثون بأنه تراث قائم على المجتمعات المحلية، وهو لا يكون تراثاً إلا حين تسبغ عليه هذه الصفة الجهات التي تنتجها وتحافظ عليه وتنقله، أي المجتمعات المحلية أو الجماعات أو الأفراد، ودون اعتراف هؤلاء بتراثهم لا يمكن لأحد غيرهم أن يقرر بدلا عنهم إن كان هذا الأمر أو ذلك يشكل جزءاً من تراثهم.

فالتراث الثقافي يمثل تاريخ عالم كاد أن يتناسى تراثه، فهو لا يخضع لمعايير صارمة بل إلى معايير التنوع المطلق، فجل ما نطمح إليه هنا هو الوعي بالرهانات الثقافية لعالم مضى بتاريخه وزمنه، ولكنه أبقى لنا تراثاً نحاول أن نعمل بجد كي نفهمه ليستجيب لمتطلبات جديدة في إطار مفتوح وديناميكي، آخذين بعين الاعتبار أنه لم يتمكن من البقاء في مسيرة الصراع الوجودية إلا الطابع الثقافي الفذ على الرغم من إدراكنا بأن التراث الثقافي غير المادي ما هو إلا لغة عالمية سريعة الزوال، إلا أن ارتباط الإنسان بتراثه وحبّه له أدّى إلى ديمومته واستمراره. ولذلك فقد أكدت اليونسكو على دور اللغة واللهجات المحلية التي تعدّ مَرَكِبَةً حاملة للتراث الثقافي غير المادي، لكون أن جميع مجالات التراث الثقافي غير المادي بداية من المعرفة المتعلقة بالكون وحتى الطقوس والأعراف والحرف اليدوية كلها تشتمل على عناصر تعتمد على اللغة في ممارستها اليومية وفي انتقالها عبر الأجيال،

وخاصة أن التجارب المكونة لهوية الجماعات والمجموعات تنعكس على معجم لغاتها.

النقل والحفظ

إن تعريف التراث الثقافي يقتضي بالضرورة أن يشتمل على ذكر دلالاتي **النقل** و**الحفظ** كما هو واضح في صميم معنى التراث لغة واصطلاحاً، فالتراث إرث منقول وشرطه ليبقى تراثاً هو النقل والتوريث، ومهما كان شأن التراث في الماضي فإنه بحاجة إلى الكشف عنه وحمايته وإحيائه وإبرازه ليبقى حياً وفاعلاً ليفتح آفاقاً جديدة للناس.

وتعتبر الآثار أبرز عناصر التراث الحضاري وأخلدها من خلال التشكيلات المستمرة في الثقافة الأثرية الكيلة، وهي أكثر عناصر التراث تمثيلاً للتغيرات الثقافية الداخلية عبر الزمن.

فالمخلفات الأثرية هي عبارة عن نتاج لصراع الإنسان مع بيئته وتمثل مقدار الجهد الذي بذله الإنسان لتسخير البيئة لخدمته، وهي تتباين بين قوم وآخر باختلاف البيئات والسجايا. ولذلك فإن الآثار الباقية تضحى وثنائق مادية لجانب هام من جوانب حضارة الأمة وصورة معبرة عن الذات والهوية، وتذكرنا بتلك القيم التي اهتدى بها أسلافنا وشواهدنا وتحيي فينا روح الماضي وتوذكى الوعي بأصالته لتكون أساساً فاعلاً من أسس التماسك والترابط، في الحاضر والمستقبل.

الحفاظ Preservation

أن مفهوم التراث الثقافي مهماً أسهبنا في الحديث عنه لا يكتمل دون مفهوم الحفاظ عليه فقيمة التراث الأساسية تكمن في أنه يمثل موروث الأمة وحكمتها وحسها الجماعي وعامل وحدتها الأساسي الذي ورثته من الماضي وبه تستعين على تشكيل وعيها كأمة وفي الحاضر، وهي لن تفيد منه في ذلك إلا إذا أحست بضرورة التعرف عليه وجاهدت في سبيل البحث عن الذات من خلاله، وأعدت نفسها لتحمل مسؤولية نقله إلى الأجيال القادمة، وشرط ذلك كله يكون بتحمل مسؤولية الحفاظ عليه، وحبذا لو تم ذلك في الوقت المناسب، وقبل فوات الأوان وليس بعد ضياع ما ورثته من تراث كان ينبغي عليها أن تحفظه وتورثه، إذ الجدوى في الحديث عن تراث لانعرفه ولا ندرك أهميته، والفائدة من الكلام عن تراث قد ضيعه أهله، التراث هو ما ورثناه عن الأسلاف وحفظناه وقدرناه حق تقديره وأبدعنا في صميمه ومن ثم عملنا على نقله وتوريثه للأجيال القادمة.

ولمفهوم الحفاظ على التراث الثقافي دلالتان متكاملتان في الدلالة، الأولى يقصد بالحفاظ معنى الحماية والمحافظة على الآثار والمعالم والمواقع التاريخية والإبقاء على الشواهد التراثية كام وصلتنا دون تعديل أو تغيير يمس جوهرها أو إتلاف يشوها والحيلولة دون نهبها وسرقتها وتهريبها، ذلك لأن شواهد الماضي كالمواقع الأثرية والمعالم التاريخية الباقية من الأزمان الماضية لا تتزايد أبداً وإنما تتناقص باستمرار، نتيجة الإتلاف والنهب وحركة التنمية الحديثة التي باتت تصل إلى كل مكان. ولهذا لا بد من الإبقاء على أكبر عدد ممكن من المآثر كسجل أمين للعمارة البشرية عبر آلاف السنين في بيئة متغيرة أملت حينها شروط الحياة على ذلك العمران وصاغته على هيئتها.

ومعنى الحفاظ في الدلالة الأخرى هو إحياء ذلك التراث باعتباره خلفية لتكويننا الحضاري، عن طريق الكشف عنه وصيانتته وترميمه وفق الأساليب العلمية، أو جمعه وإبرازه والتعريف به ودراسته. وفي مقدمة ذلك كله حصره وتسجيله بحيث

يصبح الأثر معروفاً مفسراً معمق المفهوم، بل في بعض الحالات إعادة توظيفه توظيفاً نافعاً وتشجيع إعادة إنتاج الجيد منه.

فالحفاظ بهذا المعنى لا يعنى وضع التراث في علبة حافظة " وتحنيطه"، لمجرد رغبة رومنطيقية تذكي الحنين الى الماضي، او من أجل تصوير فلم شيق نرضي به السواح، أو لأن الحفاظ على التراث الشعبي ترف او موضعة، أو مجرد هواية محبوبة لدى فئة من ذوي المال، وإنما نحافظ عليه بقصد الحفاظ على الذات. ونحن نصنع ذلك لأننا أصبحنا نعي أن حياتنا ليست سوى تطور منطقي للماضي، وينبغي أن تجسد التعبير القوي لمعنى الوطن والمكان الذي نحيا فيه وللذاكرة الجماعية للأمة من خلال منجزات متواصلة وشواهد باقية تعكس حواراً حياً بين إبداعات الحاضر ونفائس الماضي. وبهذا المعنى يمكن لنا أن نستبين علاقات الإنتماء العاطفية ودلالة التوطن الروحي.

كما ينبغي ان نشير الى نقطتين هامتين تتعلق بمفهوم الحفاظ على التراث الثقافي فيما يخص المواقع الأثرية والمعالم التاريخية والأحياء والمدن التاريخية، وهما تقدير أهمية التراث وتحديد نوع عملية الحفاظ عليه، فليس من السهل تقدير أهمية المعالم التي ينبغي ان تحظى بفرصة الحفاظ عليها فالأمر يحتاج الى علم وذوق وخبرة في مجالات عدة كالإلمام بتاريخ الفن وتاريخ العمارة وعلم الآثار وعلوم الهندسة وتخطيط المدن وعلم الأنثروبولوجيا وغيرها، على انه في مقدمة ذلك لابد من الاتفاق على معايير محددة لابد من توافرها او توفر بعضها لتحديد أهمية المعلم لغرض تسميته معلماً تراثياً بحيث ينطبق عليه مفهوم التراث الذي ننشد الحفاظ عليه، وتجمع الدراسات في هذا المجال على ضرورة الاستناد الى أربعة معايير أساسية وهي:

معيار القيمة الجمالية ، ومعيار القيمة التاريخية ، ومعيار القيمة العلمية ، او البحثية ومعيار القيمة الاجتماعية، فالقيمة الجمالية ذوق سليم وإنطباع ملهم يستندان الى خلفية ثقافية واسعة والقيمة التاريخية معرفة عميقة بمقدار ما يعبره المعلم

التاريخي عن نشاط إنساني معين او عن مرحلة تاريخية بوصفه نموذج دال لتجسيد صورة صادقة من الماضي. أما القيمة العلمية للمعلم فتتحقق في الغالب من خلال ما يمكن ان يقدمه من معارف نادرة او دالة على تطورات تقنية او فنية تفيد الباحثين. أما القيمة الاجتماعية فتتجلى من خلال جماع الخصائص التي تضيف على الأثر أهمية اجتماعية معينة كالأهمية الدينية او الوطنية بحيث يصبح المعلم على سبيل المثال مزاراً للكثير من الناس او رمزاً للماضي او عبرة لأولي الألباب.

أما عن تقدير أهمية التراث الثقافي فهي عملية نسبية من كثير الأحيان، وهي محكومة بعوامل عديدة كالوعي والإرادة والإمكانيات والمعرفة ولكنها في نهاية الأمر تخضع لتلك المعايير الرئيسية، على أن العامل المشترك بينها هو إجماع أهل الشأن عليها ومقدار وعي الناس في مجتمع ما بأهميتها.

وقد يظن البعض أن الدعوة الى الحفاظ على التراث والقيم التقليدية والآثار والموروث الشعبي تحمل في طياتها إتجاهاً سلفياً او رجعياً ولكن هذا، في الواقع ظن أثم وفيه حيف وتجاوز، وإلا كيف يمكن ان نستوعب معنى مصطلح التراث الثقافي الذي سلف ذكره، والذي يحمل في صميم معناه، وفي اكثر من لغة حية، دلالة النقل والاستمرار. أي ان الإهتمام بالتراث ليس حنيناً مغرقاً إلى الماضي، وليس مجرد عودة خيالية اليه "وحالة ردة" مثالية"، وإنما هو بكل بساطة اهتمام بالأمر الواقع والطبيعي. هو نقل وإستمرارية لما كان موجوداً، ولما قد ثبتت صحته وجربه الناس في موطنهم. وهذا المنقول التلقائي والمفيد من التراث، هو ما يعبر عنه عادة بالحكمة الكامنة في وعي الأمة، أو بروح الشعب، او بالشخصية القومية، أو إن وعينا بأهمية التراث لا يتأتى الا بدخولنا العصر والمشاركة في مسيرة ركبه.

وفي هذا المجال، لا بد من الإقرار بأنه لا يمكن النظر إلى صون التراث الثقافي على أنه مجرد حفظ لمظهر من المظاهر، كمنتج غير مُتَحَوِّل، أي جامد، فهو يُعنى حقا بتحليل العمليات الاجتماعية والاقتصادية التي سمحت ببقاء هذا الشكل من التراث ونقله إلى الأجيال الجديدة، والحال كهذه فلا بد من التركيز إذا على نقطة

مفادها أن الحماية والصون غير الحكيمين أو التدخل غير الواعي لصون هذا التراث ما هي إلا عوامل قد تحول هذا التراث المتجدد والمتفاعل مع البيئة والمجتمع إلى تراث جامد ساكن، مما يقود إلى فقدانه ألوانا جديدة مع مرور الزمن، فتنحصر إمكانية اتصاله بالجماعات والأفراد.

إن الحفاظ على التراث الثقافي ونشره، وفهم أبعاده لدى شعب أو مجتمع، نظرا لأهمية (الذاتية الثقافية) الماثلة فيه، وما لها من أثر في ازدهار المجتمعات، وحرية الشعوب والتقاءها، يعني بالمحصلة إمكانية بناء قُدرات تُمكن من الحوار بين الثقافات المختلفة، فالتراث الثقافي والحوار صنوان لا يفترقان، ومن الحكمة في هذا المضمار أن تقوم الرابطة بدورها في الحفاظ على هذا التراث الثقافي بأبعاده المختلفة ليتسنى لنا نقله إلى الأجيال اللاحقة وتحقيق التنمية والتفاهم بين الشعوب.

والأصالة لا تتحقق فعلاً إلا من خلال الحداثة. وكلما استوعب المرء معطيات العصر واتخذ طرفاً من أسبابه وأحسن "مشوار" الحداثة الذي يقطعه – اكتسب بموازاة ذلك وعياً بذاته وإحساساً "بمكانه من الإعراب" في هذا العالم. وبقدر ما ندرك أننا نعيش في مجتمعات حديثة نامية تحتاج إلى الأخذ بأسباب العلم والتقنية كشكل معاصر لتراث المستقبل الثقافي، فإنه يتولد لدينا في الوقت نفسه إحساس بأننا قد بلغنا قدراً كافياً من النضوج، بحيث نسعى للحفاظ على الهوية والذاتية الثقافية في خضم عالم صاحب تطغي فيه أنماط من الثقافات أتيح لها كل أسباب التفوق والانتشار، بحيث أصبح ممكناً إجتثاث جذور الثقافات الواهية والتي يغفل أصحابها تعزيزها والدفاع عنها.

إن الثروات التراثية الثقافية في بلدان الرابطة (أسيكا) بأبعادها المختلفة، ما كان منها مادياً صرفاً، كالأثار، وغيرها من المخلفات الثقافية للإنسان، المحسوسة والعينية، أو ما كان منها غير مادي، مما توارثته الأجيال جيلاً فجيل، أصبحت تتعرض في ظل العولمة، بأبعادها التي نجهل عُقبها، وبأهدافها المختلفة، وبمراميها المتباينة، إلى خطر التهديد والزوال، وخاصة ما يتعلق منها بالتراث الثقافي المادي

و غير المادي، وحالُ بلدان الرابطة (أسيكا) حال دولٍ أخرى في العالم، ممن تنبّهت مؤخراً وحسب إلى أهمية التراث الثقافي في إرساء دعائم المجتمع وإبراز هويته، وبناء جسور حوار ثقافي في عالم أصبحت تسوده الصراعات.

ولما كان التراث الثقافي الإنساني فريداً من نوعه، ويتعذر استبداله بأي حال من الأحوال، فإن هذا يلقي على عاتقنا مسؤولية كبيرة للحفاظ عليه، وصوّنه. ومحاولة التوعية بالأخطار المُحدّقة بهذا التراث، المادي منه وغير المادي.

ولما كانت بلدان الرابطة (أسيكا) في هذه المرحلة تمر كباقي دول العالم في مرحلة العولمة الحرجة التي لا ندري عقباها مستقبلاً، فإنه لا بد من الاعتراف بأن قدرتنا على التعرف إلى التراث الثقافي الذي يشكل جزءاً من هويتها الوطنية أصبحت محدودة، ولا نكتفي في هذا السياق بإلقاء اللائمة على الناس، فقدرة الإنسان على التعرف إلى عناصر تراثه الخاصة به مهمة صعبة نظراً لأنه جزء من هذا المجتمع أو ذاك ذلك الذي يُنتج ذلك التراث الثقافي، ويضاف إلى ذلك ندرة العاملين والمختصين في إجراء عمليات الصون والحفظ، وكذلك شح الأدوات العلمية، وغيرها مما يسعف العاملين في هذا الحقل على شق طريقه لتحقيق الهدف المنشود، فحن هنا أمام تحديات تتمثل في تكوين باحثين تكويناً علمياً ومنهجياً يصفّل أدواته اللغوية والمنهجية والعلمية، وتعميق معرفته بالتراث الوطني والإقليمي، وإكسابه آليات العمل المنهجي التي تمكنه من الدراسات الميدانية وتجميع المعلومات الدقيقة بطريقة علمية وموضوعية.

إن مسؤوليات دول الرابطة (أسيكا) بمؤسساتها العامة والخاصة اتجاه التراث الثقافي تتمثل بنواحٍ شتى منها العمل على زيادة الوعي لدى المواطن والمشتغلين في هذا المضمار، نذكر منها مثلاً، إقامة لقاءات لتقييم ما أنجز في مجال صون التراث الثقافي محلياً ودولياً، والنظر على المستوى العربي والأفريقي في إمكانية التنسيق المتبادل بشأن ما تقدمه مراكز التوثيق والبحوث، والطلب من المتاحف تأسيس أقسام خاصة بالتراث الثقافي في عناصرها ومكوناتها، وإنشاء موقع إلكتروني على

مستوى إقليمي بالاتفاق مع الدول الاعضاء بالرابطة الموقعة على الاتفاقيات الدولية لتجميع المعلومات والخبرات الخاصة بالتراث الثقافي ، ومن ثم محاولة خلق هياكل إدارية جديدة وتعديل الموجودة أصلا، وخاصة تلك المتداخلة مع مجالات التراث الثقافي، ولا نستثني من هذه العملية أيضاً إمكانية إجراء تعديلات على البرامج التعليمية في المنظومة المعتمدة لبت عناصر التراث الثقافي غير المادي في مواد التاريخ أو الاجتماعيات أو التربية الوطنية، فاستهداف فئة الشباب بغرض ترسيخ مفاهيم التراث الثقافي في أذهانهم وحياتهم العملية مهمة جلية، فهم بُناة مجتمع الغد وحملة راية ذلك التراث، كما أن بَبَّ تلك المفاهيم في المناهج المدرسية، وربما في بعض المساقات الجامعية، سيكون له الأثر الطيب في جعلها أداة فاعلة في حفظ تراثهم. ولا بد هنا من التنويه إلى الدور الذي يمكن أن تُقدِّمه منظمات وجمعيات المجتمع المدني في سبيل تحقيق الهدف، وألا ننسى التأسيس لمجلة تجمع شذرات البحث في هذا الموضوع وتبث شجونها، فتنوّجّه إلى الباحث المختص والإنسان المهتم بقضايا التراث الثقافي غير المادي على حد سواء.

وفي هذا المجال لا بد من حثّ المشرعين وصانعي القرار في بلدان الرابطة من خلال تكثيف اللقاءات بينهم وكذلك الباحثين والإعلاميين والشرائح البشرية المختلفة بضرورة الدعوة الى حفظ هذا التراث الثقافي، أما الدور الأكبر في إشهار مفاهيم التراث الثقافي فيُلقى على عاتق المؤسسات الإعلامية، لحثها وتشجيعها للناس بكافة الوسائل على اتخاذ مواقف إيجابية اتجاه تراثنا الثقافي، وبيان أهميته في تطوير الحوار والتفاهم المتبادل بين الشعوب. كما سيكون للمؤسسات المعنية بالتنمية جُلّ الأثر في التأكيد على مسألة دور التراث الثقافي في التنمية المستدامة والتقارب بين الشعوب. ولن يتحقق ذلك إلا إذا اتخذ موضوع التراث الثقافي في بلدان الرابطة ومسألة الحفاظ عليه بعدا مؤسسيا يضمن وضع سياسات ثقافية شاملة ترمي بالتالي إلى إحداث تنمية تكفل تنظيم الجهود والطاقات وتنسيقها، وذلك في جو تسوده روح التعاون والتشارك.

التشريعات

أن الحديث عن التراث ؟ يعني تناول السياسات والتشريعات والخطط والبرامج التي ينبغي ان تضطلع بها الأجهزة المختصة والمؤسسات العلمية والثقافية في مجال التراث. ويعني لك الحديث عن الجهود غير الحكومية والتعاون الإقليمي والدولي في تطوير الممارسات العلمية والعملية التي تخدم التراث حفاظاً وإحياء ذلك لان الحفاظ على التراث مسؤولية عامة فالتراث ملك للناس كافة ، وليس لفرد او فئة او شرطة هو " قطاع عام" وليس "قطاعاً خاصاً" ولكنه أيضاً ملك عام ، قد يتقاطع مع الممتلكات الثقافية الاصة. فالأثر (أو المأثرة) ملك للجماعة غير أنه قد يقع في أرض يمتلكها شخص ، فكيف نوفق بين تراث الأمة وملك الفرد ؟ هل يمكن ان تحل هذه المعضلة بقوة الدولة او القانون ؟ وهل يمكن ان تحل بالمسؤولية المشتركة الجماعية والفردية ؟ وهل يمكن ان تحل بنقل الملكية من الخاص الى العام وما ثمن ذلك ؟

إن كل فرد او كل مؤسسة او دولة تتحمل مسؤولية حماية الماضي المجتمع البشري، وهذا يقتضي تعليم الناس كباراً وصغاراً مسؤولية الحفاظ على التراث، ومراعات تطبيق قوانين حماية الآثار والمعالم التاريخية وأنظمتها وتعليماتها وسياساتها ، بحيث تتحقق المسؤولية العامة على مستوى القاعدة العريضة في أداء الواجب نحو الحفاظ على التراث وقيمه، كما هو متعارف عليه، على مستوى العالم كله، ومجتمعاتنا العربية والافريقية جزء لا يتجزأ من هذا العالم، ولا ريب أننا قبل غيرنا ملتزمون بدعوة الحفاظ على التراث التي أضحت هاجس العصر، أو هكذا ينبغي ان نصنع.

ولقد أصبح الإهتمام بالتراث الثقافي في صميم رسالة المؤسسات الثقافية والبيئية المحلية والإقليمية والدولية على إعتبار ان التراث الحضاري هو سجل علاقة البشرية بالعالم وبالإنجازات والاكتشافات الماضية ، وقد تأكد لهذه المؤسسات

عديدة منها عملية التحديث والتنمية ، كما أن معدل فقدان هذا التراث أخذ في الإزدياد.

وإذا ما سمح بزوال المواقع والمعالم الأثرية والتاريخية فسيعني هذا فقدان معالم مهمة شاهدة على الإبداع في المجتمع، وخسارة لجذور المعرفة اللازمة لبناء المستقبل. ومع أن فقدان التراث أمر لا رجعة فيه، فمن حسن الحظ ان بالإمكان تجنبه في كثير من الأحيان، لذلك فإن الحماية الفعالة والحفاظ السليم لهذا التراث ينبغي ان يستند الى فهم مسائل التراث الحضاري والى تقويم سليم له والى إتخاذ إجراءات مناسبة بغية الحد من الضرر والخسارة إلى أقل حد ممكن.

أن مفتاح الحفاظ على التراث الثقافي يكمن بادئ ذي بدء في إصدار التشريعات التي تكفل حماية الممتلكات الثقافية المحلية والمعالم التاريخية والأثرية في أماكنها الأصلية وكذلك المنقولة ضمن مجموعات او في متاحف ملائمة. وينبغي أن تشمل التشريعات مسألة الملكية عموماً وملكية الأرض التي تقع فيها المواقع الأثرية فملكية الأرض او حيازتها او استعمالها لا تسكب صاحبها حق التصرف في الآثار والمآثر الموجودة على سطحها او باطنها، ولا تخوله حق الهدف او النيش او التنقيب عن الآثار فيها، وقد يظن البعض أن ذلك من باب تحصيل حاصل، غير ان كثيراً من البلدان تولي موضوع الملكية الفردية أولوية عظمى، ولا ترى أن يكون التراث بالضرورة كالآثار والمخطوطات والمعالم التاريخية ملكاً للدولة، وإنما تسعى الدولة الى الحفاظ عليها بالتعاون مع ذوي الشأن من المواطنين بالتراضي. ومثال ذلك ما قاله أحد المشرعين الامريكيين السابقين: "رغم ان حق الفرد قد يحد بشدة من قبل حق المجتمع في أمر تنمية الملكية الخاصة أو استعمالها الا ان الفرد في جميع الاحوال مخولاً في أن ينال فرصة الاستفادة الاقتصادية بل ان ينال تعويضاً لما يفقده من قيمة ما هو ملكه في حالة كون التشريع قد عالى فيما يتعلق بالحق العام".

من هنا كان لابد من إصدار تشريعات واضحة وعملية، والمهم في نهاية الأمر هو تطبيق تلك التشريعات، وأهم تلك التشريعات التي ينبغي ان تصدر للحفاظ على الممتلكات الثقافية او التراث هي:

- ١ - قانون لحماية الآثار.
- ٢ - قانون لحماية المخطوطات والوثائق التاريخية.
- ٣ - قانون للحفاظ على الموروث الشعبي.
- ٤ - قانون للحفاظ على المدن التاريخية.
- ٥ - قانون لحماية التراث الطبيعي وهو قانون قد تتنازع إصداره جهات عدة.

هذا بالإضافة إلى المشاركة في توقيع وتصديق الإتفاقيات الدولية الخاصة بحماية التراث مثل إتفاقية والممتلكات الثقافية في سبل تحريم ومنع غير الشرعي من توريد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات" اليونسكو، باريس 14 نوفمبر 1970 وما توالى عنها من تشريعات واتفاقيات لاحقة.

ومن أهم الإجراءات التي ينبغي أن تتخذ في سبيل تطبيق القوانين المحلية والدولية في حماية التراث الثقافي وحتى يمكن على ضوئها تطبيق الاتفاقيات الدولية في إستعادة الممتلكات الثقافية والاستفادة منها هو تسمية الأثر وتسجيله وتوثيقه، فبدون أن يكون للأثر أسم او بطاقة هوية، فإنه يصعب متابعة المخالفات او السرقات او التهريب أو معرفة الأثر والمادة التراثية المفقودة، وتسجيل المادة التراثية في السجل الوطني للتراث الثقافي هو من أقوى الادلة لتثبيت الحيازة العامة، أو لأستعادة ما نقل بدون حق الى ملكية أخرى في الداخل او في الخارج أن اسم الأثر في سجل التراث الوطني هو عنوانه وهو دليل هويته وهو أول خطوة حقيقية في طريق الحفاظ عليه . وكما يقال التاريخ بدون وثائق فإنه من الجائز ان يقال ان لا وثائق ولا شواهد.

أن وجود التشريعات والقوانين الخاصة بصون وحماية التراث الثقافي على الصعيد المحلي لكل دولة وعلى الصعيد الاقليمي و الدولي والمشاركة في الاتفاقيات الدولية والتصديق عليها يجب ان يتم استكمالها وتنشيطها و تفعيلها فوجودها ضروري جداً لأن أي منظومة يضعها الإنسان في إي مجال من مجالات الحياة لابد أن تخضع لنسق تنظيمي وتشريعي معين وثابت يضمن نجاحها وإنتاجيتها على نحو يعود بالنفع على الوطن فإن الحاجة قد تصبح ماسة لوضع قوانين وتشريعات تعترف بأن التراث الثقافي يلعب دوراً مهماً في التنمية الوطنية والحفاظ على الهوية، وذلك بالعمل على تجميع وترجمة وحصر ما يتصل من قريب أو بعيد من عناصر مكوّنة للتراث الثقافي في دول الرابطة (اسيكا)، إذ سيتيح هذا المنحى إطاراً قانونياً واضحاً يقوم على تحديد مسؤوليات الدولة والمواطنين والمنظمات والجهات المعنية الأخرى في حماية التراث الثقافي، وتكمن أهمية قانون التراث الثقافي في وضعه آليات لترشيح عناصر تراثية ثقافية توفير الحماية والدعم القانوني لتراثنا الثقافي، على الصعيدين المحلي و الدولي و إحيائه، بما يتناسب مع بيئته الحقيقية الأصلية وذلك لما له من دور في تعميق تقارب الجماعات والمجموعات والأفراد في المجتمع نفسه وبين الشعوب، علاوة على أنه يمثل مورداً اقتصادياً غنياً.

ينبغي أن لا تغفل من التشريعات قوانين الاعراف والتقاليد غير المكتوبة وهي كثيرة ومتنوعة ولكل قبيلة تقاليدها و أعرافها إن محاولة تدوينها من الاولويات لإيجاد المشترك بينها وصيغتها في إطار يمكن الاستفادة منها في حماية التراث الثقافي والتوعية به.

يجب أن تركز رؤيتنا للثقافة على أساس أن جميع الثقافات تشكل جزءاً لا يتجزأ من التراث الثقافي المشترك للإنسانية وأن الذاتية الثقافية لكل شعب تتجدد وتثري من خلال الاتصال بثقافة و تراث الشعوب الأخرى وأنها تذبل وتموت عندما تفرض عليها العزلة (توصيات المؤتمر الحكومي الدولي للسياسات الثقافية-المكسيك-1982م). كما لابد و ان تركز أيضاً على احترام كل الثقافات على قدم المساواة،

والتأكيد على الطابع الأساسي والحيوي للذاتية أو الهوية الثقافية للمجتمعات و الشعوب، وعلاقة هذه الهوية الثقافية الخاصة بالثقافات الأخرى، بالتعاون بينها.

وانطلاقاً من الايمان الراسخ بأهمية التواصل الثقافي وبناء الجسور المعرفية والفكرية بين الشعوب، فانه يجب دفع التواصل الثقافي بين مجتمعات العالم المختلفة للارتقاء بتفهم وتقبل الفروق بين جميع الثقافات والتأكيد على وحدة الإنسانية مهما اختلفت الأجناس والعرقيات.

ولعل من أهم مبادئ المساعدة على بلورة و صياغة التشريعات المشتركة الخاصة بالتراث الثقافي ما يلي:

١- التبادل المشروع للخصائص الثقافية والتاريخية تثري الوجود الثقافي والاجتماعي للأمم و يعزز الاحترام المتبادل ويؤدي إلى المحبة والصداقة بينهم.

٢- يعتبر التراث الثقافي المنقول من كل أمة من العناصر الأساسية للثقافة وحضارة تلك الأمة وجزءاً لا يتجزأ من الثقافة الإقليمية والبشرية و الحضارة وبالتالي يتطلب التعاون الإقليمي لمكافحة السرقة وتهريب الممتلكات الثقافية،

٣- حماية وصون الممتلكات الثقافية التاريخية من مخاطر الحفريات غير القانونية والسرقة و التهريب، وهي أمور من واجب الحكومات،

٤- الحفريات السرية في المواقع الأثرية، السرقة، الاستيراد غير المشروع وتصدير الممتلكات الثقافية تشكل واحدة من الأسباب الرئيسية لإفقار ثقافية بلدان المنشأ لهذه الممتلكات.

٥- إنشاء وتعزيز وجود نظام سليم لإدارة حماية التراث الثقافي غير المنقول وتعزيز التنسيق والتعاون بين المؤسسات المعنية لمكافحة السرقة وتهريب الممتلكات الثقافية،

٦- التوثيق و إعداد وإنجاز جرد للممتلكات الثقافية الوطنية،

- ٧-الإشراف المناسب على الحفريات الأثرية وتوحيد الوسائل لحماية المواد الثقافية في موقع الاكتشاف.
- ٨-اتخاذ الخطوات التعليمية لتعزيز الوعي العام بضرورة حماية الممتلكات الثقافية.
- ٩-تشجيع وتطوير المؤسسات التربوية والعلمية والتقنية اللازمة لحماية المواد الثقافية وتوسيع أمتاحف ودعم التعاون وتبادل الممتلكات الثقافية بين المتاحف في البلدان العربية والإفريقية.
- ١٠-إصدار تصريح خاص لتلك الممتلكات الثقافية المسموح بتصديرها؛ و مكافحة الاستيراد والتصدير غير المشروع للمواد الثقافية بدون تصريح وإعادتها إلى بلد المنشأ.
- ١١-تعزيز التعاون الدولي لمكافحة تهريب المواد الثقافية مع بلدان المنشأ والعمل على إعادة الممتلكات الثقافية وكذلك تسليم المتهمين بالسرقه وتهريب المواد الثقافية،
- ١٢-تأكيد الحق غير القابل للتصرف في كل بلد فيما يتعلق بالتصنيف والإعلان عن أن بعض الممتلكات الثقافية غير قابلة للتحويل ومنع تلك المواد من الدخول للبلدان الأخرى.

التوعية بالتراث الثقافي

إن ضعف الوعي التراثي لدى الناس وجهلهم به سبب رئيسي من أسباب اندثاره وضياع الكثير من عناصره، ولهذا يجب ان نعمل على تعميق الوعي بالتراث حتى نوجد الصلة بين المواطن وتراثه ليقوم عن قناعة وإدراك بالحفاظ عليه والدفاع عنه. وبدون تفسير التراث للناس وتوعيتهم بأهميته لا يمكن ان تحقق معادلة الحفاظ لديهم: وهي أن وعي المواطن بحماية التراث هي حماة لذاته وهويته. وهي معادلة تبدو عليها سمة المثالية، ولكن هكذا ينبغي ان نفهم التراث، ان يؤمن الناس بأن الحفاظ عليه هو من "الصالح العام" وانه على كل مواطن ان يسهم بما يقدر عليه

لخدمة الصالح العام، وأن حماية التراث وصيانته من الأمور التي لا تكفي ان يعهد بها الى أجهزة ومؤسسات حكومية متخصصة:

كما أن التشريعات مهما بلغت من الحكمة والشدة لا يمكن ان تحل محل الوازع الأخلاقي ومحل الولاء للهوية الثقافية في ردع المواطن عن إتلاف التراثية، وفي حثه على حمايتها إن حماية التراث في حقيقة الأمر مسؤولية جماعية وتتجاوز الجهات الرسمية الى المواطن، وإذا كانت الدولة رسمياً هي المناط بها باسم الشعب مسؤولية الحفاظ على التراث الوطني، إلا أن المسؤولية الأخلاقية تقع بالدرجة الأولى على المواطن، وحتى يعي المواطن المسؤولية هذه ينبغي ان تتوفر له برامج تعليمية طويلة المدى تفسر له هذا التراث وتربيته على حبه والإهتمام به، وتساعد على تحمل تلك المسؤولية التي قد لا يكون واعياً بها الا قليلاً. وإيجاد هذا الوعي لدي يتطلب العمل على نشر الوعي التراثي بكثافة وعلم وصدق وصبر ومتابعة، بحيث يصل الى شتى فئات المجتمع بمختلف أعمار أفراده.

وإذا كان التراث الثقافي يبدو قريباً من الناس (إذ هو في واقع الأمر منهم وإليهم) إلا انه في المرحلة الحرجة من نهضة الأمم وتقدمها، حين تزداد مطالب السوق وتتسع مشروعات التنمية، ويكثر الغزو الثقافي، ينسى الناس أنفسهم ويغفلون عن ماضيهم وينشغلون بحاضرهما، وهناك يخضع التراث للمضاربات العقارية ويتخذ من التراث كالأثار والمخطوطات وبعض منتجات الموروث الشعبي الأصلية سلعة لجمع المال بل سواقاً للتجارة والتهريب، ويصبح الإعتداء على المواقع الأثرية والمعالم التاريخية وإتلافها من سمات الحياة المعاصرة ويمثل الوجه القبيح لها. والنتيجة إتلاف وضياع عناصر هامة من تراث الأمة في وقت قصير، وفي غفلة من غفلات التاريخ المعاصر.

ولذلك لا بد لنا أن نؤكد على أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية التراث الحضاري والثقافي للدولة حفاظاً على الهوية الوطنية وتجذير كينونتها، اذ أن إنشاء قاعدة بيانات لمنظمات المجتمع المدني التي تعنى بالتراث على المستوى الوطني

وتحديثها باستمرار لتعود بالفائدة المرجوة التي تؤدي في النهاية لتحقيق الأهداف على المستوى الوطني والاقليمي والدولي. وتشجيعها من خلال تمويلها لإعداد الدراسات والبحوث وإقامة المؤتمرات والندوات والمعارض الهادفة لتعزيز العمل على احياء التراث والحفاظ عليه محلياً واطليمياً ودولياً.

ولهذا فإن برنامجاً طويل المدى تربوياً وتعليمياً يجب ان يوضع لنشر الوعي الأثاري بين الناس حكومة وشعباً هو من أولويات العمل الثقافي ومهمة عاجلة يتطلبها انقاذ ما تبقى من التراث الثقافي الذي تتهاوى قيمه تحت ضربات معاول "الحدائة المصطنعة". ويشمل ذلك :

- التوسع في إقامة المتاحف.
- نشر وتوزيع المطبوعات التراثية.
- التوكيد على دور الجماهير في الحفاظ على التراث وتسخير التراث وقيمه في خدمة الجماهير.
- تعميم التشريعات الخاصة بالتراث
- تشجيع كل قرية ومدينة ومحافظة ودولة بإبراز كل ما لديها من معالم تاريخية.
- إن تطبيق المواطن لقوانين التراث وتعاونه مع الجهات المختصة والإبلاغ عن موقع اثري او لقيه تراثية او الامتناع عن بيع او تهريب أي قطعة تراثية او مخطوطة لديه، من الأمور التي تسهل على الجهات المختصة اتخاذ الإجراء الصحيح في الوقت المناسب للحفاظ على ذلك الموقع او تلك المادة التراثية.

تحديد الأولويات

إذا ما أردنا الحديث عن الخطوات العملية، فلا بد من الإقرار بأن أيّ عملية لصون التراث الثقافي عموماً ينبغي أن تبدأ بمرحلة تعريف العنصر التراثي، ومن ثم التّعرّف إليه وتوثيقه، وتحديد ميادين ظهوره، ومعناه الثقافي، ووظائفه واستعمالاته

الاجتماعية، والفئات الحافظة لها، وحالته، ومن ثم استخدام المادة الموثقة لأغراض البحث فيه لفهم مكوناته، وتتبُّعها إثر ذلك عمليات الحفظ والحماية والدعم والتعزيز، ثم النقل، والمرحلة الأخيرة لا تتأني إلا بنسق تربوي تعليمي وعلمي، يجب السعي إلى تحقيقه إما بالوسائل الرسمية أو غير الرسمية، فيعمل على إعادة تنشيط ذلك العنصر التراثي، فيكون نتيجة ذلك كله إنشاء أرشيف وطني يقوم على الجمع وتكوين قاعدة بيانات، وتوفير دعم بشري له، لذا فإن الإجراءات العملية في الحماية والحفظ والحفاظ تنطوي على أن التراث الثقافي يمثل جانبا في غاية الأهمية من التراث القومي لأي أمة و لا بد من بث الوعي بقيمته.

ولعل من أهم الأولويات تتمثل في البدء في توثيق التراث الثقافي في بلدان الرابطة (أسيكا) والحث على تفعيله والتفكير في إقامة تشريعات تحمي التراث الثقافي، والبدء باتخاذ خطى حثيثة لرسم إستراتيجية وطنية لصون هذا التراث الثقافي وحفظه، ومن ثم العمل على وضع برامج توعوية بأهمية التراث الثقافي غير المادي، وقد يتضمن ذلك زيادة إشراك وسائط الإعلام في وضع خطة للاتصال، وإدماج التراث الثقافي في جميع السياسات والخطط الحكومية المتعلقة بالتراث الثقافي في كل دولة ، والسعي لإشراك الناس في تحديد ومناقشة الظواهر التي لها آثار إيجابية أو سلبية على التنوع الثقافي واستمرار تنميته عامة، وعلى حيوية التراث الثقافي والحفاظ عليه ونقله و بصفة خاصة، كما ينبغي أن تتفق أي عملية للتوعية في مع قوانين أو تشريعات للتراث الثقافي، علاوة على استراتيجيات وطنية محلية وإقليمية ودولية في هذا المضمار ، ويضاف إلى ذلك كله ضرورة البدء بوضع قائمة حصر لعناصر التراث الثقافي في دول الرابطة، وذلك بما ينسجم مع معايير اتفاقية اليونسكو بشأن صون التراث الثقافي.

وهنا يجب الاعتراف بالدور الهام والمساهمة القيمة الذي تلعبه وستلعبه رابطة (أسيكا) في سن التشريعات وتكريس الحوار بين الثقافات الامر الذي سيؤدي إلى تحسين إدراك وفهم القيم المشتركة بين العالم العربي وإفريقيا والبشرية جمعاء .وهنا

تكمّن أهمية البرلمانات ومجالس الشورى في بلدان الرابطة في وضع التشريعات والقوانين والتصديق على الاتفاقيات الدولية وتفعيلها لتعزيز السياسات الثقافية الوطنية والاقليمية ومواءمة الطريق في بلدان الرابطة لاحترام التراث الثقافي وتنوعه، و المساهمة الفاعلة في حماية التراث الثقافي الافريقي والعربي والبحث عن أرضية مشتركة بين الثقافات من أجل مواجهة التحديات المشتركة التي تواجه العالم العربي والإفريقي بشكل شامل، ولا شك أن الإنسانية المشتركة توحد جميع الثقافات والحضارات، مما يدعو للاحتفاء بأعلى درجات التنوع الثقافي الذي يشكل التراث الجماعي للمجتمعات العربية والإفريقية.

و خير ما يجمع تلك الجهود المتباعدة والمتألفة هدفا ونوعا، برأيي المتواضع، هو تأسيس المعهد الثقافي العربي الافريقي بحيث ينبثق عن دول الرابطة (أسيكا)، و ينصب دوره الأساسي في التنسيق والتنظيم ورسم السياسات الخاصة بهذا الموضوع، علاوة على شحذ الهمم وتجميع الجهود المتناثرة وتنسيقها في خط منهجي واحد يقوم على تنسيق المشاريع والبرامج وتنفيذها على نحو علمي دقيق، وذلك بالتعاون مع الأطراف المعنية الأخرى كالمؤسسات الجامعية ومعاهد البحوث وغيرها في كل دولة، إضافة إلى تشجيع إقامة شراكات وشبكات كفيلة بخلق ديناميكية إيجابية بين الجماعات والمؤسسات المتخصصة والهيئات الدولية والسلطات المحلية والدولية، وقد يناط به أيضاً تحديد المعايير الأولية لإدراج عناصر التراث الثقافي وحصرها، بحيث تستوعب تلك المعايير ذلك التنوع للتراث الثقافي في دول الرابطة باتخاذ معايير اليونسكو أساساً، لتطوير تلك المعايير بتزايد الخبرة ونمو المفاهيم بمرور الزمن، وقد يكون لهذا المعهد دور فاعل في تحديد دور الدول والمنظمات الحكومية و الاهلية واعتمادها قَبْل طلب المساعدة الاستشارية منها، ولعله سيضطلع بالبحث عن مصادر التمويل سواء من الجهات الأجنبية أو الحكومية، والأفراد والمجتمعات أو أي جهات خارجية اقليمية او دولية.

مراجع

- ❖ أوراق في تاريخ اليمن وأثار. يوسف محمد عبدالله- دار الفكر المعاصر، بيروت، 1990.
- ❖ الحضارة، لحسين مؤنس، سلسلة عالم المعرفة، ط 1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987م.
- ❖ الرؤية والانجازات، رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي (أسيكك)، مايو 2013.
- ❖ الإعلان العالمي للسياسات الثقافية الذي صدر في السادس من أغسطس عام 1982م – اليونسكو.
- ❖ الاتفاقات الدولية بشأن التراث الثقافي فينيسيا (1971)، (هلسنكي 1972) ، (جاركاتا 1973) ، (أكرا 1975) ، (بوجوتا 1978)، استوكهولم (1998)، نيو ميكسكو (1984) (2003) وغيرها من الوثائق.
- ❖ في معركة الحضارة، لقسطنطين زريق، ط3، دار العلم للملايين، 1977م.
- ❖ قصة الحضارة، لول ديورانت، مجلد الشرق الأدنى، ترجمة محمد بدران، ط 3، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1961م.
- ❖ محاضرات في الانثروبولوجيا الثقافية، لأحمد أبو زيد، ط 1، دار النهضة، بيروت، 1978م.
- ❖ معذبو الأرض، لفرانز فانون، ترجمة سامي الدروبي، وجمال الأتاسي، ط 4، دار الطليعة، بيروت، 1981م.
- ❖ نظرية الثقافة، لمجموعة من الكتاب، ترجمة علي سيد الصاوي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- ❖ Barbara T. Hoffman, (2006): Art and cultural heritage: law, policy, and practice, Cambridge University Press.
- ❖ Duerksen, Christopher A.A.(1983): A Handbook on historic preservation law. Washington D.C. National center for preservation law.

- ❖ Johnson, R.W. and Michal G. S.(1987): Cultural Resources Management. Malabar. Florida: Robert E. Krieger Publishing Company, USA.
- ❖ The American Mosaic (1987): Preservation In Nation's Heritage. Ed: by:Robert E.Stipe and Antoinette, J, Lee.. US /ICIMIS.
- ❖ Yusuf Fadl Hasan (2006): Sudan in Africa, University of Khartum, 3rd Ed. Institute of African and Asian Studies.